مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد: 06/ العـدد: 02 (2022)، ص 391-402

الدّيناميات الإقتصادية والسياسية لعملية برشلونة

Political and Economic dynamics of Barcelona Process

إلياس بوغالم[1]، راضية ياسينة مزاني[2]

[1] جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، ilyessboughalem@gmail.com

[2]جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، radiamazani@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/02/11 تاريخ القبول: 2022/07/27 تاريخ النشر: 2022/10/10

ملخص:

لقد ارتكز إعلان برشلونة على نظرة إيجابية لموضوع الشراكة كونها دينامية صالحة وهي أنّ رفع الحواجز الجمركية سوف يفتح أمام دول حوض المتوسط منافسة دولية خصوصا من الدول الكبرى والشركات عبر الوطنية مما يجعلها تقوم بإتّخاذ تدابير مهمّة تشمل الجانب المؤسساتي، الإصلاح الإداري، الإلتزام بالخوصصة، تشجيع الإنتاج الوطني، فتح المجال أمام التعاونات الإقليمية، وإعطاء الدّور المهم للدّولة المنظمة والموزّعة بدل الدولة المستثمرة، إذن فالعقلية الليبرالية الّتي حملها الإعلان الّتي تحوي في طيّاتها أهدافا متعلّقة بتحرير السوق ما يزيد من فعالية إستقطاب الإستثمارات الدّاخلية والخارجية سواءاً أمام القطاع العامّ أو الخاصّ في حوض البحر الأبيض المتوسط، فالرّؤية التي أراد الإعلان إيصالها هي أنّ كون الفضاء المتوسطي منطقة تنافسية فإنّ هذا سيؤدّي للنّمو الإقتصادي وبالتالي الرّفاه الإجتماعي.

كلمات مفتاحية: عملية برشلونة، الشراكة الأورومتوسطية، التجارة الحرّة الأورومتوسطية.

Abstract:

The Barcelona Declaration was based on a positive view of the partnership issue, as it is a valid dynamic, which is that the lifting of customs barriers will open up international competition for the Mediterranean countries, especially from major countries and transnational corporations, which will make them take important measures that include the institutional aspect, administrative reform, commitment to privatization, and encouragement of national production, opening the way for regional cooperation, and giving an important role to the organizing and distributing state instead of the investing state. Therefore, the liberal mentality carried by the Declaration, which contains goals related to market liberalization, increases the effectiveness of attracting internal and external investments, whether in front of the public or private sectors in the Mediterranean Basin. The view that the Declaration wanted to convey is that the Mediterranean space being a competitive region will lead to economic growth and consequently: social welfare.

Keywords: Barcelona Process, Euro-Mediterranean Partnership, Euro-Mediterranean Free Trade.

المؤلف المرسل: إلياس بوغالم، **الإيميل**: ilyessboughalem@gmail.com

مقدمة:

لقد أكدّ إعلان برشلونة على أهمية جعل المنطقة المتوسطية مكاناً مشتركاً يملؤه السّلام والإستقرار والأمن، فقد ركزّ على الجانب الأمني على وجه الخصوص في سياق الشّراكة الأورومتوسطية، ممّا لقي تجاوباً مع هذا الإعلان من طرف دول المنطقة –لاسيما المنطقة المغاربية– خصوصاً وأنّ الظروف الأمنية في فترة ظهور الإعلان كانت معقّدة، فقد وضعت دول الإتّحاد الأوروبي في مؤتمر برشلونة خصائص مهمّة للسياسة المتوسطية الّتي تغيّرت جذريا–إن صحّ التّعبير– في فترة ما بعد الحرب الباردة.

إنّ أهميّة الموضوع تكمن في كون الحوار المتوسطي في إعلان برشلونة حاول تعزيز الحوار السّياسي والإقتصادي في المنطقة والتّحكم في زمامه من أجل تحقيق وزن إقتصادي، مالي وأمني، بحكم أنّ دول جنوب المتوسط أمست بعيدةً عن تحديد توازن إقتصادي في إطار النّظام الدّولي الجديد الّذي تسوده عولمة الإقتصاد والرّقمنة وسرعة الوصول للمعلومة، وهو ما اِستدعى منها تفاعلاً ضمن هذه الأطر، بمعنى مجموع أوجه الإستمرارية والتّغيّر في سياسة الإتّحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط فيما يتعلق بالدّيمقراطية والحكم الراشد وفقا لرؤية وإستراتيجية أوروبية، ففي المحاور الرّئيسية للإعلان هناك نداء لدعم عمليات التّبادل الإقتصادي، تكثيف جملة الحوار السياسي من أجل الأمن في المنطقة المتوسطية وكذا التّعاون الإجتماعي والثّقافي فيما بين الدّول.

إنّ بلوغ هذه الأهداف من طرف دول الإتّحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط يستلزم اِتّباع سياسة تجمع بين إعطاء أهمّية لموارد دول الجنوب المتوسطي من جهة والسّياسة المالية المنتهجة من طرف الإتّحاد الأوروبي من جهة ثانية.

إنّ هذه الورقة البحثية تبرز الدّيناميات السّياسية وكذا الإقتصادية التي عرفها مؤتمر برشلونة ضمن سياسة أورومتوسطية تبرز ثقل الإتحاد الأوروبي جيوسياسياً وجيواقتصادياً في المنطقة في ظلّ عولمة اِقتصادية وتنافس بين مختلف القوى الإقتصادية بدول جنوب المتوسط.

أولا: مؤتمر برشلونة كعملية جديدة للسياسة المتوسطية

عرفت العلاقات المتوسطية سياستين مهمّتين تأسّست على إثرهما علاقات جديدة لأوروبا مع المتوسط إنّهما السّياسة المتوسطية الشّاملة (1992/1972) ثمّ السياسة المتوسطية الجديدة (1995/1992) ليتم

تتويج هذا بتنظيم مؤتمر أورومتوسطي في برشلونة بتاريخ نوفمبر 1995 وقد أخذ اسم إعلان برشلونة، بحيث وقّعت 15 دولة من منطقة الإتّحاد الأوروبي، و12 دولة شرق البحر المتوسط، و8 دول عربية على إعلان الشراكة الأورومتوسطية، فقد تأثّرت السياسة الأوروبية ذات التّوجه الجديد بأحداث مهمّة في بوتقتها الجيوسياسية الدولية والإقليمية والداخلية كظهور أوروبا شرقية جديدة بعد سقوط جدار برلين 1979، تقهقر العلاقات العربية الأوروبية وبالأخص فرنسا مع المغرب بعد حرب الخليج 1991، الأزمة السّياسية في الجزائر بداية من 1992 وما نتج عنها من مخاوف مغاربية وأوروبية في العلاقات، ظهور موجة جديدة في العقلية الأصولية من حيث الإنغلاق في الأنظمة السياسية ممّا أدّى إلى تدهور الوضع الإقتصادي والإجتماعي، مؤتمر مدريد 1991 وعملية أوسلو 1993 التي أعطت بصيص الأمل في العلاقات المتوسطية، وكذلك عملية المفاوضات الّتي كان هدفها دمج 10 دول من أوروبا الوسطى والشّرقية ودول أوروبا في المتوسط في الإتّحاد الأوروبي، والأهمّ من كلّ ذلك هو التّوقيع على الإتّفاقية العامّة للتّعريفات الجمركية والتّجارة **GATT** الّتي كان هدفها الأوّل والأخير تفعيل تسهيلات وإمتيازات جمركية في المنطقة الأورومتوسطية، أمّا إسبانيا الّتي نظمت هذا المؤتمر فقد رأت في هذا المشروع نقطة بداية لِاحتواء موضوع الهجرة غير الشرعية الّذي أرّقها من طرف دول المغرب العربي.[1]

إنّ ما حصل في العقد الأخير من القرن العشرين قد غيّر موازين التّحالفات، فلم تعد التّحالفات السياسية وحدها هي الحَكم في صياغة إطار مثالي للعلاقات الدولية، بل إنّ الإتّحاد الأوروبي في سعيه للشراكة الأورومتوسطية ليس إلاّ من أجل هذه التّحالفات كون العولمة والإقليمية صارتا تشكّلان أساسا مهمّا في السياسة الإقتصادية الدّولية، وبالتّالي فإنّ الدّول العربية –لاسيما المتوسطية– كفاعل مهمّ في السّياسة الخارجية للإتّحاد الأوروبي –السّياسة الإقتصادية على وجه الخصوص– قد شكّلت دافعاً لوضع مشروع للشراكة الإقتصادية مع دول المنطقة من أجل إعادة بعث النموّ الإقتصادي الّذي طالما أُنهك بسبب الأزمات السّياسية والأمنية، وكذلك كون المنطقة العربية فضاء للتنافس بين الدّول الكبرى ولأنّ أوروبا من خلال سياستها الإقتصادية المتوسطية قد حاولت مواجهة إستراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يسمح لها بصورة عامّة إعادة سريان نفوذها في المجتمع الدّولي، فقد تعدّدت سياسات الإتّحاد الأوروبي تجاه دول المتوسط منذ السبعينات والثمانينات من القرن العشرين بإعطاء إمتيازات تجارية ومعونات مالية، لكن –كما سبق– فإنّ الأزمات الّتي ضربت المنطقة قد حالت بين سياستها وبين النّمو الإقتصادي، وهو الأمر الّذي جعلها تقوم

بوضع سياسات أكثر فعالية لمواجهة تلك العوائق الإقليمية والدّولية الّتي اِعترضت طريقها من خلال عدّة مبادرات لدفع عجلة التّعاون مع الفضاء المتوسطي **CSCM** ومنتدى دول المتوسط 5+5 و5+15، تجديد الحوار العربي الأوروبي، فكلّ هذا ساهم في تحديد اِستراتيجية متعدّدة الأبعاد بين تجارية، اِجتماعية، ثقافية، سياسية وأمنية.[2]

إنّ النظر إلى مؤتمر برشلونة كمبادرة سياسية يشير إلى نقطة تحوّل في سياسة الإتّحاد الأوروبي المتوسطية من خلال إتّفاقات إقتصادية ثنائية أو متعدّدة الأطراف، فمؤتمر برشلونة وضع أسسا تكرّس للإعتراف السياسي بالأبعاد المتوسطية للواقعين الإجتماعي والإقتصادي، إضافة إلى وضع حلقات من شأنها التنبيه إلى المخاطر المحيطة عبر ما يسمّى بالمخاوف الأمنية أو التهديدات الّتي تمسّ بالمصالح في العلاقات، فإسبانيا كان المؤتمر بالنسبة لها عبارةً عن فرصة لإحياء حظوظ حكومتها بشأن ردود أفعال القوميين الكتالونيين حول الدّعم البرلماني وكذا سياستها المحلّية، وعليه فالإتّحاد الأوروبي يخصّص مزيداً من الموارد لجيرانه المتوسطيين بأن جعل مؤتمر برشلونة في الجغرافيا المتوسطية مناخاً سياسياً أكثر قابليةً وتفاعلاً مع اِتّفاقات أكبر، فمثلاً تناول تلك الإختلافات ذات الأهميّة فيما يخصّ المسائل الأمنية والسّياسية، أيضاً اِعتماد مؤتمر برشلونة على برنامج متعلّق بتصحيح نقاط الخلل في المواضيع الأقلّ دقّة، وهو ما يعني مدى رضا الحكومة الإسبانية عن مدخلات ومخرجات المؤتمر خصوصاً ضدّ الإستجابات البديلة الدّاعية إلى نوع من الشّك فيما تعلّق بمسائل اِستمرار الميل الأوروبي لفرض قيمه الثقافية ومصالحه الإقتصادية على الجنوب.[3]

هناك نقطة هامّة فيما يخصّ الشعبوية والتّعاون الأورومتوسطي، فبالرغم من مرور 25 عاماً على إطلاق عملية برشلونة فإنّ عامل الشّعبوية يؤثّر في العلاقات الأورومتوسطية ممّا يعزّز الإتّجاهات الحالية في تأميم ديناميات السّياسة الخارجية، فتحليل المشهد السياسي للتعاون الأورومتوسطي في عصر جديد من الشعبوية يركّز على فرنسا وإيطاليا وإسبانيا بالإضافة إلى مجموعة فيشغراد والمتكوّنة من هنغاريا، بولونيا، التشيك وسلوفاكيا الّتي كانت _هذه الدّول الأربعة_ مجرّد متفرّج ليصير دورها كلاعب بحكم اِمتلاكها لحقّ النّقض في شؤون البحر الأبيض المتوسط، وعليه فالإيديولوجيات الّتي يستمدّ منها الشعبويون نفوذهم تؤدّي دوراً هامّاً في تحقيق نفوذهم، فنجد أنّ تأثير الشعبوية اليمينية يتفوّق على نظيرتها اليسارية من حيث الكمّ والنّوع، كما أنّ الشّعبوية الليبرالية لا تعبّر بالتّحديد عن قضايا داخلية بينما هذا الدّور تؤدّيه الشّعبوية الإقليمية، فلقد قامت الشّعبوية بتخصيص عملية صنع القرار وشكّلت جداول الأعمال السّياسية بشكل

مباشر وغير مباشر على الأخصّ فيما يتعلّق بالهجرة والصّراع العربي الإسرائيلي، وبالنّسبة لِاتّجاهات تأميم التّعددية داخل وخارج الإتّحاد الأوروبي فإنّ الطفرة الشّعبوية _نوعاً ما_ أضعفتها، بحيث أنّ محاولات التّكامل الأوروبي في غير التّجارة قد عُرقِلت نسبيا من طرف فرنسا، الدّنمارك، ألمانيا وهولندا، وبالحديث عن حملة مارين لوبان فإنّ فرنسا شهدت واحدةً من أبرز الصّعوبات في حزب شعبوي أوروبي، كما شكّل ذلك تحدّياً مهمّاً لماكرون خلال الإنتخابات الرّئاسية 2017، بالإضافة لكونه حزباً قويّا في فرنسا خلال الإنتخابات الأوروبية 2019، ممّا ترك بصمة على أهمّ دولة في الإتّحاد الأوروبي وضمن سياسات البحر المتوسّط، خصوصا وأنّ دولة مثل فرنسا كان لها الدّفع القويّ في المبادرات الرّئيسية كالإتّفاقيات التّجارية الأولى مع المغرب وتونس سنوات السّتينات، وإطلاق السياسات المتوسطية عالمياً، الحوار العربي الأوروبي أوائل السّبعينات، والتّأسيس لآليات عملية برشلونة 1995 إلى جانب إدراج البحر المتوسط كجزء من سياسة الجوار الأوروبي.[4]

من المهمّ كذلك تناول البعد البرلماني كعملية للسياسة المتوسطية لمؤتمر برشلونة من خلال الجمعية البرلمانية المتوسطية، فقد تمّ طرح إقتراح أوّلي لعقد منتدى برلماني في الوقت الّذي تمّ فيه إطلاق الشراكة الأورومتوسطية عام 1995، فالبرلمان الأوروبي كان المروّج الرّئيسي لهذه الفكرة، بالإضافة إلى أنّ العديد من البرلمانات الوطنية للدّول الأعضاء في الإتّحاد الأوروبي (وخاصّة فرنسا، إيطاليا، إسبانيا) أبرمت في البداية إتّفاقيات ثنائية مع العديد ممن دول العالم الثالث بما في ذلك شركاؤهم المتوسطيّون، غير أنّ المنتدى البرلماني الأورومتوسطي تأسّس عام 1998، وبالنّسبة لإفتتاح الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية فقد إفتتحت في اليونان عام 2004، فمثل هذه المبادرات كان غرضها العثور على أسس للحوار البرلماني داخل الشراكة الأورومتوسطية في إعلان برشلونة 1995 بحدّ ذاته، كما دعا البرلمان الأوروبي لأخذ زمام المبادرة مع البرلمانات الأخرى فيما يتعلّق بالحوار البرلماني الأورومتوسطي مستقبلاً، وتمكين الممثّلين المنتخبين للشركاء من تبادل مجموع الأفكار حول مجموعة واسعة من القضايا، وبالعودة إلى الوراء وقبل أيّام قليلة من إنعقاد مؤتمر برشلونة إنعقد مؤتمر فاليتا بمالطا من قِبل الإتّحاد البرلماني الدّولي الكائن مقرّه بجنيف لمناقشة قضايا الأمن والتّعاون بالبحر الأبيض المتوسط، فقد نصّ الإقتراح على أنّ هذا المؤتمر البرلماني يمكن أن يجتمع على أساس سنوي، زيادة على إمكانية مناقشة مواضيع أخرى كتعزيز تنمية العلاقات في المجالات الإجتماعية والثّقافية وكذا الإستقرار في البحر المتوسط وحقوق الإنسان وكذا الدّيمقراطية ومراقبة عن كثب مدى تطبيق إتّفاقيات الشّراكة.[5]

أبرزت التّطورات في البحر المتوسط منذ إطلاق العملية الأورومتوسطية في نوفمبر 1995 الحقيقةَ الأساسية المتمثّلة في أنّ هذه المنطقة الجغرافية الإستراتيجية لا تزال تحت سيطرة مجموعة شبه إقليمية، فمن وجهة جيوسياسية فإنّ البحر المتوسط يتضمّن منطقتين دوليتين بارزتين هما المنطقة الجغرافية الّتي تحدّ القطاع الشمالي الغربي للبحر المتوسط (الإتّحاد الأوروبي)، والمنطقة الجغرافية الّتي تغطّي الجانب الجنوبي الشرقي للحوض المتوسط (الشّرق الأوسط)، بالإضافة إلى هاتين المنطقتين فهناك مناطق فرعية أربعة هي جنوب أوروبا والبلقان والمغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) والمشرق العربي (سوريا، الأردن، لبنان، العراق، مصر وشبه الجزيرة العربية) فتتّبع هذه المناطق الفرعية أنماطاً تطورية مختلفة بمعنى أنّه قلّما يحدث تكامل فيما بينها، من جهة أخرى فالعلاقات عبر جنوب أوروبا تختلف، بحيث أنّ دول هذه المنطقة تعمل على زيادة علاقاتها الدّولية والإقليمية في مقابل العلاقات المتضاربة الّتي أعاقت التعاون الوثيق بين دول البلقان وشمال إفريقيا والمشرق العربي إذْ توصف العلاقات في هذه المناطق الفرعية بأنّها محدودة على المستوى الدّولي وتقتصر على قطاع الطّاقة كعامل أساسي للتّفاعل، فالتّحولات الجيوسياسية الّتي حدثت في جميع أنحاء البحر المتوسط منذ نوفمبر 1995 ولا سيما في التّباطؤ في محادثات السلام في الشّرق الأوسط وتصاعد الأعمال العدائية في صراع كوسوفو أجبر الإستراتيجيين الأورومتوسطيين على إعادة النّظر في ماهية الآليات السّياسية الّتي ينبغي تقديمها لضمان تحقيق الأهداف المحدّدة في إعلان برشلونة، وهذا يشمل الإهتمام بالإتّجاهات دون الإقليمية **Sub-regional** الّتي تتجلّى في البحر الأبيض المتوسط، كما يمكن اِستخدام عدد من المؤشرات الموجودة لإبراز البيئة الإستراتيجية بالمنطقة المتوسطية، فالسرعة الّتي تعرفها الأحداث في أوروبا والشرق الأوسط تجعل من المرجّح أن تتّخذ الخريطة الجيوسياسية شكلاً جديداً هناك.[6]

ثانيا: الخصائص الإقتصادية لعملية برشلونة

من المهمّ جدّا التّأكيد على أنّ إتّفاقية التّجارة الحرّة الأورومتوسطية كانت مجرّد بعد إقتصادي، بينما الحوار السياسي والثّقافي مجرّد مكمّل لإجراءات الدّعم التّجاري والمالي، فكلا الطّرفين يتناقضان نسبياً في تجارتهما الخارجية، فعدم التّناسق ينبع من حقيقة أنّ الإتّحاد الأوروبي هو الشريك التّجاري الرئيسي لمعظم دول البحر المتوسط خصوصاً دول المغرب العربي، لكن الأمر يختلف بالنّسبة لدول جنوب المتوسط، حيث أنّها كشريك تجاري أقلّ أهمية بالنسبة للإتّحاد الأوروبي خاصّة بالنّسبة للأعضاء غير المتوسطيين في الإتّحاد الأوروبي، بالإضافة إلى ذلك فإنّ دور الإتّحاد الأوروبي كمانح ومستثمر ووجهة لتدفقات الهجرة من المنطقة

له أهمية كبيرة أيضاً، فلذلك تبدو الظروف الإقتصادية والتّجارية في إطار تكامل إقتصادي متطابقة نسبيا، خصوصاً من منطلق أنّ التّجارة في المجال الصناعي بين الإتحاد الأوروبي وجنوب المتوسط تفسّر بأنّها أساس للتكامل الإقتصادي، وقد اِندرجت جملة من الأسباب أدّت لإطلاق الإتّفاقية ضمن وثيقة برشلونة، وهي:[7]

- المخاوف القادمة من أعضاء جنوب الإتّحاد الأوروبي بشأن إهمال نسبي للبحر المتوسط بحيث تمّ اِستبدال هذا الأخير بمنطقة التّجارة الحرّة لأوروبا الوسطى والتوسع المستقبلي نحو أوروبا الشرقية.
- الإتّفاقيات الأورومتوسطية السابقة القائمة على الوصول التّفضيلي إلى أسواق الإتّحاد الأوروبي لم تكن كافية لتعزيز التّنمية في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط.
- ردّ فعل جنوب البحر المتوسط على تعميق التكامل داخل الإتّحاد الأوروبي وتوسيعه.

إنّ منطقة التّجارة الحرّة الأورومتوسطية هي واحدة من برامج التّكيّف الهيكلي ذات النّطاق الواسع والمفتوح، وهي من النّوع الموصوف عادةً للدّول النّامية منذ الثمانينات من قِبَل المنظمات الإقتصادية الدّولية مثل البنك الدّولي وصندوق النّقد الدّولي، فنزع الطابع الوطني عن الإقتصاد وتحريره من الضّوابط أولويةٌ لإنجاح البرنامج، وعليه تقليص النّظام السّياسي والإداري ليُناسب اِحتياجات القطاع الإنتاجي للإقتصاد الوطني، فعندما يتعلّق الأمر بفرص تحقيق الإتّحاد الأوروبي للأهداف المعلنة عن طريق منطقة التّجارة الحرّة المقترحة، هناك دائماً حذر في مسار تجسيد هذه الإستراتيجيات وإدراجها ضمن إطارها المتخصّص، فعملية تحرير التّجارة مثلاً في المغرب العربي الّتي كانت صناعاتها محميةً عن طريق الرّسوم الجمركية تصيرُ وارداتها في ظلّ التّجارة الحرّة أرخص ثمنا من منتجاتها الدّاخلية،[8] وهو ما يتطلّب ترشيدا وتحديثا لصناعاتهم الدّاخلية من أجل تفادي المشكلة لأنّ عائدات الرّسوم الجمركية تلعب دوراً في تمويل الخزينة الوطنية بدول المغرب العربي بالإضافة إلى تدابير الإغاثة الإجتماعية كدعم المواد الغذائية الأساسية، عِلاوة على ذلك فبالرّغم من الظروف الجغرافية غير المواتية كانت الإستثمارات المباشرة في دول جنوب المتوسط تمثّل اِستقطاباً جذّاباً لبعض الشركات الأوروبية لأنّ تضخّم الأسعار هناك غطّى على اِرتفاع التّكاليف، وبالتّالي فالصناعات الّتي تتعامل مع هذا النّوع من المدخلات يمكن لها اِكتساب قدرة تنافسية دولية، لأنّه حسب أنصار التّجارة الحرّة كلّما اِرتفعت تعريفات هذه العملية كلّما زاد المكسب، ومع ذلك فإنّ أحد الشروط المهمّة لإنجاح ما سبق ذِكره هو وجود بنية صناعية قويّة، لأنّ دول المغرب العربي تعتمد صناعاتها على المعادن والمنتجات الزّراعية، وعليه تقع إشكالية مدى اِستفادتها من منطقة التّجارة الحرّة.

القضية المهمّة كذلك فيما يخصّ منطقة التّجارة الحرّة الأورومتوسطية هي اِستدامتها، فالشّكوك تتعلّق بالإنعكاسات السّياسية في عملية التّجارة على المستوى الأورومتوسطي والّتي بدورها تعتمد على النّتائج الإقتصادية لِاستراتيجية التّحرير، لذا فمن وجهة نظر إقتصادية فإنّ المخاوف الّتي تنشأ من منطقة التّجارة الحرّة الأورومتوسطية ترتبط بشكل أساسي بسوء تخصيص الموارد المالية وتحويل التّجارة، عدم الإستقرار المالي لتخفيضات الرّسوم الجمركية، اِرتفاع معدّلات البطالة المرتبط بانخفاض التّصنيع وخاصّة على المدى القصير، واِرتفاع الإختلالات الخارجية، علاوة على هذا فبالنّسبة للدّول ذات الخلفية الإقتصادية الضعيفة في مقابل أطر سليمة قانونياً، فإنّ التّرتيبات الإقليمية تعزّز مصداقية الإصلاحات في السّياسات الإقتصادية، أي أنّ تداعيات النّزعة الإقليمية تتجاوز القضايا الإقتصادية لتصل إلى أهداف السياسة الخارجية، أمّا الصعوبات الّتي تنشأ في الإيرادات الضريبية هي قضيّة مرتبطة بِاستدامة منطقة التّجارة الحرّة الأورومتوسطية، فالإجراء المبدئي هو اِستبدال الضّرائب على التّجارة الدّولية بضريبة القيمة المضافة والدّخل الفردي وضرائب الشّركات، وإلّا فإنّ الإختلالات المالية ستهدّد اِستدامة إتّفاقية التّجارة الحرّة، فتمويل هذه الإختلالات من خلال أموال الإتّحاد الأوروبي يمكن أن يحلّ المشكلة على المدى القصير إلّا أنّه وبدوره يديم الطّبيعة التّراجعية للهيكل الضّريبي بدلاً من تعزيز تحديثه، وهذا عبارة عن تحليل للخيارات السّياسية للإتّحاد الأوروبي خصوصاً فيما يتعلّق بتعويض خسارة التّعريفة عن طريق زيادة تدفقات المعونة أو حماية القطاعات غير التّنافسية. [9]

أظهر البحر الأبيض المتوسط خصائصاً متميّزةً مكّنت من تقسيمه جيوإقتصادياً إلى شمال جنوب، حيث أنّ الشّمال يضمّ الإتّحاد الأوروبي مع دول ديمقراطية ومستقرّة اِقتصادياً ومتطوّرة صناعياً، إلى جانب تركيا كدولة كانت مرشحة للدخول في الإتّحاد، وعلى العكس من ذلك يظهر الجنوب خصائص غير مستقرّة مع عدم وجود تنمية اِقتصادية وسياسية كالّتي في الشّمال المتوسطي، فالإشارة إلى الشمال ترتبط بكونها نموذجاً للخصائص المتطوّرة على المستويين الوطني والإقليمي، عكس الجنوب الّذي لم تتحقّق لديه تلك المعايير بعد، فعند الحديث عن تكوين علاقات مستدامة بين شمال وجنوب الحوض المتوسط تتشكّل فوراً تلك الخصائص المتعلّقة بالجنوب، من خلال أنّ الإتّحاد الأوروبي كان ينوي تأمين الحدود الجنوبية من خلال الإستثمار في الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي والسياسي للدول العربية من أجل تحقيق اِنخفاض في معدل الهجرة وحلّ النّزاعات الدّاخلية في دول جنوب المتوسط لأنّها عبارة عن مصدر قلق لدى الشمال، وعليه فإنّ التّركيز على التنمية يعتبر حجر الأساس لحلّ هذه المشاكل، ومن هذا المنطلق جرت محاولات مختلفة للتّعاون،

ففي أدبيات العلاقات الدّولية فإنّ التّعاون يرتبط بالنّظرية الليبرالية الّتي تشجّع العلاقات فوق وطنية وما يترتب على ذلك من ترابط الجهات الفاعلة داخل النّظام الدّولي من أجل الحفاظ على السلم والأمن وبالتّالي تحقيق إستقرار إقتصادي.[10]

لقد كانت تهدف الشراكة الأورومتوسطية بين الدّول الأعضاء في الإتّحاد الأوروبي إلى إقامة سلام وإزدهار حول البحر المتوسط، فكان حجر الزاوية في الشراكة هو الإتفاقيات الثنائية بين الإتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين، ومنطقة تجارة حرّة متعدّدة الأطراف بحلول عام 2010، بالإضافة إلى المساعدة المالية لدعم التّكيّف الإجتماعي والإقتصادي من خلال برنامج MEDA الذي كانت تديره المفوّضية الأوروبية، وعندما أصبحت دول المغرب والمشرق العربي مهمّشة بشكل متزايد في الإقتصاد الدّولي، كانت هناك حاجة إلى جهود إصلاحية كبيرة لعكس هذا الإتّجاه، خصوصاً وأنّ حصّة منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط في التّجارة العالمية قليلة جدّاً بما في ذلك دول الخليج العربي الغنيّة بالنّفط، كما أنّ حصصها في الإستثمار الأجنبي المباشر الدولي منخفضة كذلك، بالإضافة إلى ذلك كان النّمو في تجارة البضائع المختلفة خلال القرن الماضي هو الأدنى من بين جميع مناطق العالم، حيث بلغ 6.5% و3.6% مع الإتّحاد الأوروبي، أمّا صافي تدفّق الإستثمار الأجنبي المباشر فكان 0.1% من الناتج المحلّي مقارنة بمعدل 2% لباقي الدّول النّامية (أي 20 ضعفاً)، كما أنّه في القرن الماضي كان يذهب 2% فقط من الإستثمار الأجنبي الأوروبي إلى شركائه المتوسطيين، وهو قليل جدّاً بالنّسبة للقرب الجغرافي الّذي يجمع الإتّحاد مع شركائه المتوسطيين، كما أنّ متوسط الدّخل الفردي لدى هؤلاء الشّركاء هو العُشر مقارنة بدول الإتّحاد،[11] إذن فمنطقة التّجارة الحرّة الأورومتوسطية توفّر فرصة للنموّ الإقتصادي الّذي يجب على الشركاء إغتنامها بالرّغم أنّها لا تغطّي جميع القطاعات (إستبعاد الزراعة والخدمات) لكن تصبح التّجارة والتّكامل الإقتصادي محرّكين عميقين رئيسيين للتنمية في جميع أنحاء جنوب المتوسّط عن طريق إستحداث الشركاء لجميع هياكلهم الإقتصادية والإجتماعية لإعداد أنفسهم للمنافسة والفرص المرتبطة بالتّجارة الحرّة.

في 3 و4 جوان 2010 إجتمع ممثلو منظمات الأعمال والقطاع الخاص من المنطقة الأورومتوسطية في برشلونة لحضور قمّة القادة الإقتصاديين المتوسطيين بهدف تشجيع القادة السياسيين على مواصلة تعزيز التكامل الإقتصادي الأورومتوسطي، ومن أجل تحفيز القطاع الخاصّ وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة وكذا القدرة التنافسية والتّجارة في منطقة البحر المتوسط، جرى طرح جملة من الإصلاحات الإقتصادية

والهيكلية، حيث شملت: في 3 و4 جوان 2010 إجتمع ممثلو منظمات الأعمال والقطاع الخاص من المنطقة الأورومتوسطية في برشلونة لحضور قمّة القادة الإقتصاديين المتوسطيين بهدف تشجيع القادة السياسيين على مواصلة تعزيز التكامل الإقتصادي الأورومتوسطي، ومن أجل تحفيز القطاع الخاصّ وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة وكذا القدرة التنافسية والتّجارة في منطقة البحر المتوسط، جرى طرح جملة من الإصلاحات الإقتصادية والهيكلية، حيث شملت:[12]

- الكفاح ضدّ الحمائية من خلال آليات واضحة تسمح بتشكيل المشاكل ثمّ حلّها.
- إزالة العقبات الّتي تواجه التّجارة والإستثمار عبر الحدود من خلال تعزيز تكامل أسواق جنوب البحر المتوسط، مع البناء على التّقدم المحرز في إطار إتّفاقية أغادير.
- إرساء أهداف إستقرار الإقتصاد الكلّي وبيئة اِستثمار مربحة ومنظمة.
- زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحسين الأدوات المالية والتّنظيمية فضلاً عن الأمن القانوني.
- تحسين الوصول إلى التّمويل وخاصّة للشركات الصغيرة والمتوسطة وكذا الشّركات الناشئة.
- تشجيع تنويع إقتصادات البحر الأبيض المتوسط من خلال دعم القطاعات النّاشئة الّتي لها تأثير مضاعف على خلق فرص العمل والتنمية الإقتصادية المستدامة.
- الإستثمار في مشاريع البنية التّحتية بين المناطق من خلال شراكة واضحة المعالم بين القطاعين العامّ والخاصّ.
- تعزيز التّعاون في مجال التّعليم العالي والبحث العلمي لتقليص فجوة المعرفة (لاسِيَما الجانب السياسي الإقتصادي) بين ضفتيّ البحر المتوسط.

4. خاتمة:

عند تقييم عملية برشلونة في البحر المتوسط ينبغي الإشارة إلى أنّ معيار هذا التّقييم هو مدى التّحكم في الإتّجاهات الإقتصادية والسّياسية في المنطقة وقياس الرّكود الإقتصادي والإصلاح السياسي والتعامل مع الإتّجاهات المجتمعية كتلك المؤيّدة للإختلافات الثّقافية من عدمها وخاصّة المتعلّقة منها بالإسلام، فالمعايير عملياً هنا تُقاس إذا كانت برشلونة قد أنشأت بنية تحتية سياسية ومؤسسية للشراكة بين المنطقة المتوسطية وأوروبا، بحيث كانت لديها إمكانية البناء عليها وتعزيز الشّراكة في العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين

كي تكون عملية برشلونة إنجازاً سياسياً كبيراً، لكن ومع هذا لم تكن مندرجةً ضمن خانة الخطأ الإستراتيجي خصوصاً وأنّ الطابع الغالب على المنطقة هو وجود علاقات ودّية نسبياً بين الإتّحاد الأوروبي وشركائه، وهو ما يفسّر أنّ عملية برشلونة لم تتسبب في توليد آثار غير متوقّعة(سلبية) أو نتائج عكسية مثل التّسبب في الصّراع أو زعزعة إستقرار المجتمعات الأوروبية والعربية أو تفاقم التّوتّرات فيما بينهم على عكس الولايات المتّحدة الأمريكية وسياستها في معظم أنحاء المنطقة الأورومتوسطية، وبالتالي فإنّ ما بنته عملية برشلونة مبدئياً هو توفير أساس معقول لتعميق العلاقة في المنطقة، فعملية برشلونة جاءت بهدف إنشاء منطقة إقليمية متقدّمة إقتصادياً وسياسياً وإجتماعياً، وعليه فتحقيق هذه الأهداف يكون عن طريق:

- الحفاظ على الإستقرار لإنجاح العملية، وبالتّالي تنفيذ الإصلاح الإقتصادي والإجتماعي.
- تحقيق تنمية إقتصادية في المنطقة من خلال العمل على إنشاء منطقة تجارة حرّة خصوصاً في المجال الزراعي والصّناعي.
- وجود إرادة سياسية من طرف حكومات المنطقة بدعمها المادّي والمالي وحتّى المعنوي للعملية.
- الإتّحاد الأوروبي ملزم بخلق مناسب للعمل على إنجاح أهداف العملية بحيث يدعم المؤسّسات ذات الطابع الخاصّ كونها صغيرة أو ناشئة، وكذا دعم الإستثمارات الأجنبية من جهة ثانية.
- الدّفع بالمنافسة بين الشّركاء المتوسطيين وإحداث تكامل فيما بينهم.

5. التهميش:

[1] بشارة خضر، أوربا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمّة باريس (1995-2008)، تر: سليمان الرّياشي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص. 19-21.

[2] علي الحاج، سياسات دول الإتّحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص. 198-200.

[3] Ester Barbé, The Barcelona conference : Launching Pad of Process, Mediterranean Politics, Vol.1, 2007, p. 25.

[4] Eckart Woertz & Edward Soler Lecha, Populisme and Euro-mediterranean Cooperation : The Barcelona Process 25 Years after, Mediterranean Politics, Routledge, 2020, p. 2-10.

[5] Roderick Pace & Stelios Stavridis, The Euro-Mediterranean Parliamentary Assembly 2004-2008: Assessing the first years of the parliamentary dimension of the Barcelona Process, Mediterranean Quarterly, 2010, p. 97-104.

[6] Stephen C.Calleya, Is the Barcelona Process Working ?, EU Policy in The Mediterranean, Center of European Integration Studies, 2000, p. 1-4.

[7] Alejandro Lorca & Gonzalo Escribano, The Euro-Mediterranean Free Trade Area :From Competition to Integration, Paper presented at the 7th Economic Research Forum International Conference, Amman: Jordan ,2015, p. 8-9.

[8] Peter Schlotter, Problems Facing the Euro-Mediterranean Free Trade Area in The Maghreb Countries, Peace Research Institute Frankfurt, 1999, p. 32-33.

[9] Gonzalo Escribano, Alejandro Lorca, Jean Monnet Chair, The Euro-Mediterranean Free Trade Area and the modernisation in the Maghreb, F.Attina & St.Stravdis eds, The Barcelona Process and Euro-Mediterranean Issues from Stuttgart to Marseille, 2001, p. 7-15.

[10] Olive Enric Serret & Didem Doganyilmaz Dunam, A Quarter Century After the Barcelona Process : UFM in the mediterranean politics, Focus On Research in Contemporary Economic (FORCE), 2020, p. 32-33.

[11] Daniel Muller Jentsch, Transport policies for the Euro-Mediterranean free trade area : An agenda for multimodal transport reform in the Southern Mediterranean, Washington, DC: World Bank, 2002, p. 3-5.

[12] Mourad Greiss, Mohamed El-far, Martin Bekk et.al, Euro-Mediterranean Business Declaration 2010 : Taking the initiative, Shaping the Union for the Mediterranean, Mediterranean Competition Bulletin, 2010, p. 155-156.